الأمم المتحدة

A/HRC/31/33

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

متابعة الاستثمار في حقوق الطفل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يندرج هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ١٩/٢٨، في إطار متابعة تقرير سابق لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تحت عنوان: "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل" (A/HRC/28/33). وفي هذا التقرير، يقدم المفوض السامي أمثلة على الممارسات الجيدة التي تنتهجها الدول فيما يتصل بالجوانب الرئيسية للاستثمار في الطفل، بما في ذلك الميزنة والإنفاق والشفافية والمشاركة والمساءلة بمراعاة حقوق الطفل. ويقدم المفوض السامي أيضاً أمثلة جيدة على السبل الكفيلة بإبراز مكانة الأطفال في الميزانية، وعدم التمييز، وكيفية الوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً، وتقييم الآثار التي قد تترتب على حقوق الطفل.

130116 180116 GE.15-22161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار ١٩/٢٨ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعد تقرير متابعة عن الاستثمار في حقوق الطفل بالاستناد إلى الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة، وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، بما فيهم الدول ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمكلفون بولايات ذات صلة في إطار الإجراءات الخاصة، والمنظمات الإقليمية والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأطفال أنفسهم.

ثانياً- لمحة عامة

٢- يندرج هذا التقرير في إطار متابعة تقرير المفوض السامي المعنون "نحو استثمار أفضل في حقوق الطفل" (A/HRC/28/33)، حيث حدد المفوض السامي التزامات الدول بالاستثمار بقدر كاف في حقوق الطفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل. وناقش مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثامنة والعشرين، مسألة الاستثمار في الأطفال في اجتماع بشأن حقوق الطفل عُقد ليوم كامل في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥. وأثناء المناقشة، دعت دول عديدة المفوضية إلى تقاسم أمثلة على الممارسات الجيدة لمساعدة الدول على الاستثمار في الطفل استثماراً يتسم بالفعالية والكفاءة.

٣- ويسعى هذا التقرير، في جملة أهداف أخرى، إلى تقديم هذه الأمثلة وإظهار أن الدول، في جميع مراحل تنميتها الاقتصادية، قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل بالاستثمار في هذه الحقوق على نحو كاف وفعال ومنصف. وتتصل زيادة الاستثمار في الأطفال وتحسينه في نهاية المطاف بمدى رغبة وقدرة صانعي السياسات الذين يضعون الميزانيات ويعتمدونها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي ويضمنون تخصيصها وتنفيذها على نحو فعال. ويشمل ذلك ضمان تعبئة الموارد المحلية بوسائل منها سياسات الضرائب التصاعدية والتعاون الدولي، وتخصيص ميزانيات كافية ومنصفة للقطاعات والبرامج الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للأطفال، وكفاءة نُظم إدارة المالية العامة وشفافية الموارد. وعلاوةً على ذلك، يمكن إنشاء أو تعزيز آليات تكفل وفاء صانعي السياسات بالتزاماتهم بوسائل منها المساءلة على النحو الواجب والشفافية وعدم التمييز وإشراك المواطنين بمن فيهم الأطفال. والأمثلة على الممارسات الجيدة الوارد وصفها في هذا التقرير هي أمثلة توضيحية وانتقائية.

ثالثاً- توليد الإيرادات اللازمة لإعمال حقوق الطفل

٤- الضرائب هي أكبر مصادر التمويل بالنسبة للدول أياً كان مستوى تنميتها وأكثرها قابلية للتنبؤ. وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أفاد قادة

العالم بأن توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الإضافية، وإقرانه بمساعدة دولية حسب الاقتضاء، يكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، تعهدت الدول بتعزيز إدارة الإيرادات من خلال تحديث نظم الضريبة التصاعدية وتحسين السياسات الضريبية وزيادة الكفاءة في جباية الضرائب، وبالعمل ارتقاءً بعدالة نظمها الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها، بوسائل منها توسيع القاعدة الضريبية[١].

٥- وكانت إحدى الدراسات التي بحثت العلاقة بين الإيرادات الضريبية والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أوضحت أهمية فعالية الضرائب وكفاءتها. وخلص أصحاب هذه الدراسة إلى أن المناطق التي ترتفع فيها نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي وتضفي فيها الإيرادات الضريبية قيمة مضافة على التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المحددة يقل فيها عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، ويرتفع فيها عدد الأشخاص الملمين بالقراءة، وينخفض فيها معدل وفيات الأطفال وعدد النساء اللائي يقضين في المخاض[٢]. وتجلت أهمية فعالية الضرائب في شعار هيئة الإيرادات الكينية القائل "ادفع ضرائبك تحرر بلدك"[٣].

٦- ومن شأن إرساء نظم ضريبية فعالة ومنصفة أن يشجع الحوار بين الدولة والمواطنين ويساعد على ضمان تحسين المساءلة الرسمية. ففي حالة غانا، دفع أيضاً إرساء إدارة فعالة للضرائب إلى مواصلة تطوير المؤسسات في أجزاء أخرى من القطاع العام مثل الصحة والتعليم[٤]. وبالمثل، تمكنت ولاية لاغوس في نيجيريا من زيادة إيراداتها الضريبية بأكثر من عشرة أضعاف بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، عن طريق تحسين عملية التحصيل الضريبي. وتزامن هذا الاتجاه مع توسع ملحوظ في الخدمات الاجتماعية وأحدث تغييراً في مواقف عامة الناس إزاء الحكومة والضرائب[٥].

٧- وترتبط رغبة المواطنين في دفع الضرائب ارتباطاً وثيقاً بانخفاض مستوى الفساد، وتشكل حافزاً يدفع الحكومات إلى زيادة فعالية آليات الحكم إذا أرادت أن تحصّل المزيد من الإيرادات. فعلى سبيل المثال، وسعت حكومة رواندا خلال العقد الماضي حيزها المالي لزيادة الاستثمار في الأطفال ليس فقط عن طريق تحسين الكفاءة في جباية الضرائب، بل أيضاً عن طريق قمع الفساد والحد من الاعتماد على ضرائب الاستهلاك ذات الاتجاه التنازلي المتزايد. وقد ساهمت هذه التدابير في زيادة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والحماية الاجتماعية[٦].

(١) الفقرة ٢٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٢) Atiya Waris and Matti Kohonen,"Building taxation to achieve the Millennium Development Goals in Africa", paper presented at the Workshop on Debt, Tax and Human Rights, Essex University, July 2011.

(٣) David McNair et al, *Tackling Tax and Saving Lives* (London, Save the Children, 2014)، الصفحات من ٤ إلى ٦.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥) Cristina Bodea and Adrienne LeBas, "The origins of social contracts: attitudes toward taxation in urban Nigeria", Centre for the Study of African Economies, CSAE working paper, January 2013.

(٦) مساهمة مقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة.

٨- ولضمان امتثال جميع المواطنين والشركات امتثالاً تاماً لالتزاماتهم، يتعين على الدول أن تعمل على تحقيق الشفافية في الضرائب، وتمتين القاعدة الضريبية، وسد الثغرات الضريبية، وتعزيز التعاون الدولي تفادياً للتهرب من الضرائب. ويجب أن يقترن وضع السياسات الضريبية بتوفر القدرة الإدارية والمؤسسية على جباية الضرائب بإنصاف وكفاءة. وينبغي أيضاً أن تعترف الدول بأهمية الضرائب في التصدي للتمييز المنهجي وجبر الضرر الناتج عنه بتحقيق مزيد من الإنصاف في تحصيل الإيرادات. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون الضرائب تصاعدية، كما ينبغي تجنب أيّ ضرائب ذات أثر تنازلي. وينبغي أن تتأكد الحكومات أيضاً من أنّ الضرائب المفروضة على المنتجات والخدمات لا تلحق أيّ ضرر بالأطفال نتيجة زيادة أسعار المواد الأساسية، بما فيها الأغذية والأدوية، بما يؤثر سلباً على إعمال حقوق الطفل.

رابعاً- الميزنة والإنفاق القائمان على احترام حقوق الطفل

٩- تعكس الميزانية برنامج عمل الحكومة، وتشكل التجسيد الأوضح لأولويات الحكومة وأدائها وقراراتها ونواياها. ولهذا السبب، ينبغي أن تقيَّم الميزانيات في مجملها حسب مدى تأثيرها في إعمال حقوق الطفل. ويمثل تحليل الميزانية أداة لرصد أداء الدولة وإخضاعها في الوقت نفسه للمساءلة.

ألف- إبراز مكانة الأطفال في الميزانيات

١٠- يجب أن تكفل الدول إيلاء الاعتبار الأول لإعمال حقوق الطفل عند إقرار الميزانية ومنح الطفل الأولوية في تخصيص الموارد والنفقات. ويمكّن وضع ميزانية مفصلة مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطفال أنفسهم، من تبيُّن حجم ما تخصصه الحكومة لبنود الميزانية التي لها تأثير مباشر على الطفل. وحددت عدة حكومات وجهات فاعلة في المجتمع المدني طرق تصنيف الميزانيات القائمة على الأداء والبرامج باعتبارها الأكثر فعاليةً لتحديد البنود المركِّزة على الطفل في الميزانية. ومن خلال طرق التصنيف القائمة على الأداء (أو النتائج) والبرامج، تُعدّ الميزانيات وتقدَّم وفقاً للنتائج المتوقعة والبرامج المخطط لها.

١١- وفي جنوب أفريقيا وزامبيا والهند، حيث اعتُمدت الميزنة القائمة على الأداء و/أو البرامج، يسهل تتبع مخصصات ونفقات الميزانية المركزة على الطفل. فعلى سبيل المثال، أظهرت تقديرات ميزانية زامبيا لعام ٢٠١٤ كلاً من النتائج المتوقعة والبرامج المقرر تنفيذها في إطار كل مجال من مجالات النتائج؛ وشمل البرنامج رقم ٥٠٢١ في إطار "الإنصاف" برامج بشأن "الأيتام والأطفال الضعفاء" و"الصحة والتغذية في المدارس" و"التخفيف من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز".

١٢- وحيثما تسمح قاعدة الميزنة ونظم تصنيف الميزانية بتحديد مخصصات الميزانية المركزة على الطفل، فإن بعض الحكومات قد لخصت أيضاً في وثائق منفصلة مخصصات الميزانية التي ينتفع منها الأطفال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ففي الهند مثلاً، يلخص البيان رقم ٢٢ الاعتمادات المخصصة للإنفاق على البرامج التي تركز أساساً على رعاية الأطفال[٧]. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعلنت حكومة بنغلاديش اعتماد "ميزانية للطفل" لتجريبها في وزارات مختارة من القطاع الاجتماعي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

باء- التكاليف وتحليلها

١٣- تكتسي تكاليف البرامج المركزة على الطفل القائمة على الحقوق، ولا سيما تلك المخصصة للتدخلات المعقدة مثل حماية الطفل، أهمية محورية لضمان ترجمة السياسات إلى ميزانيات واستناد تخطيط الميزانية إلى تقديرات واقعية. وعلى سبيل المثال، أجرت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ دراسة لتحديد التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاعتداء على الأطفال في فانواتو. فخلصت إلى أن تكلفة الاعتداء على الأطفال المقدرة سنوياً تعادل نسبة تتراوح بين ٠,٥ و٠,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فانواتو، في حين قُدرت التكلفة مدى الحياة للاعتداء على الأطفال بحوالي ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وقارنت الدراسة أيضاً التكاليف الناجمة عن الاعتداء على الأطفال مع الوفورات المتأتية من الاستثمار الحكومي في الإصلاح التشريعي وتعزيز خدمات حماية الطفل. واستُخدمت نتائج الدراسة لإثبات أهمية تعزيز نظم حماية الطفل[٨].

١٤- وفي عام ٢٠١٠، كشفت دراسة أخرى أن من الممكن في الولايات المتحدة الأمريكية توفير ١٣ مليار دولار سنوياً وتفادي ما يزيد على ٩٠٠ حالة وفاة لو أنّ ٩٠ في المائة من الأسر تتقيد بالتوصيات الطبية الداعية إلى الاعتماد على الرضاعة الطبيعية وحدها لمدة ستة أشهر[٩]. وأعيد التأكيد على تأثير ممارسة الرضاعة الطبيعية في وفورات التكلفة في تقرير صادر عن اليونيسيف يجزم بأن من الممكن ربح أكثر من ١٧ مليون جنيه إسترليني سنوياً بتفادي تكاليف علاج أربعة أمراض حادة تصيب الرضع لو أن ٤٥ في المائة فقط من النساء يقتصرن على الرضاعة الطبيعية لمدة أربعة أشهر ولو أن ٧٥ في المائة من الأطفال في وحدات المواليد الجدد حصلوا على الرضاعة الطبيعية قبل الخروج من المستشفى[١٠]. وعلى هذه الخلفية، وضعت شبكة

(٧) حكومة الهند، وزارة المالية، اعتمادات الميزانية المتعلقة ببرامج رعاية الأطفال، Expenditure Budget vol. I, 2015-2016 (متاح على الموقع الشبكي التالي: http://indiabudget.nic.in/ub2015-16/eb/stat22.pdf).

(٨) Jo Pollett and Steve Gurr *Lifting the Financial Burden of Child Abuse: A Vanuatu case study* (UNICEF Pacific, 2010).

(٩) Melissa Bartick and Arnold Reinhold, "The burden of suboptimal breastfeeding in the United States: a pediatric cost analysis", *Pediatrics*, vol. 125, No. 5, (2010), p. 1048.

(١٠) Mary J. Renfrew et al, *Preventing disease and saving resources: the potential contribution of increasing breastfeeding rates in the UK*, (UNICEF UK, London, 2012).

العمل الدولي من أجل أغذية الأطفال أداة تخطيط مالي، هي "المبادرة العالمية لتكاليف الرضاعة الطبيعية"، لمساعدة البلدان على وضع خطة عمل وطنية مقترنة بميزانية كفيلة بتنفيذ برامج وسياسات الرضاعة الطبيعية لوضع الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال، التي أطلقتها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢، موضع التنفيذ.

١٥- وقد أُدركت أهمية تحليل التكاليف أيضاً في رومانيا حيث أجرت المنظمة غير الحكومية "أمل وبيوت للأطفال" دراسة عن التأثير المالي لإصلاح نظام حماية الطفل. وأظهرت الدراسة بوجه خاص كيف يمكن خفض تكاليف الرعاية المؤسسية إلى الصفر من خلال الإصلاح، وكيف أمكن تحقيق ذلك بأقصى سرعة عندما اقترنت تدابير نقل الأطفال من المؤسسات إلى حضانات وبيوت توفر بيئة شبيهة بالبيئة الأسرية بإجراءات وقائية لتجنب فصل الأطفال عن أسرهم في المقام الأول. وأفادت منظمة غير حكومية بأن هذه الدراسة استُخدمت لتشجيع وتنفيذ إصلاح منهجي لخدمات حماية الطفل في أكثر من ٢٠ وحدة من الوحدات الإدارية الإقليمية في رومانيا[١١].

جيم- الاستثمار في الطفل على الصعيد دون الوطني

١٦- رغم أن قطع التزام وطني باعتماد ميزنة قائمة على حقوق الطفل يكتسي أهمية جوهرية، فإن الإنفاق الفعلي على الأطفال وتوفير الخدمات غالباً ما يكون على الصعيد دون الوطني. ولهذا السبب، يتعين على الدول أن تكفل تزويد البلديات بما يكفي من الموارد اللازمة للاستثمار في الطفل، بما في ذلك إنفاق الحكومة الوطنية للأموال في الوقت المناسب بالاستناد إلى صيغة وطنية منصفة وثابتة لتقاسم الإيرادات. وينبغي تركيز اهتمام خاص على المناطق والبلديات الأضعف والتي قد تحتاج بالتالي إلى نفقات إضافية. ومن الأمثلة الجيدة على الميزنة القائمة على حقوق الطفل على الصعيد دون الوطني مثال الدانمرك، حيث وُضعت خطة تعويض بين الحكومة الوطنية والبلديات. وتمكّن هذه الخطة البلديات من استرداد نفقات المساعدة والدعم الاجتماعيين من الدولة متى تعدت تلك النفقات عتبةً محددة[١٢].

١٧- ومن شأن إقامة الشبكات والتعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين مختلف البلديات تعزيز التزام المسؤولين المنتخبين وموظفي المجالس البلدية بالاستثمار في الطفل وقدرتهم على ذلك، كما يتبين في حالة حلقة التعلم بشأن حقوق الطفل والتنمية المحلية في أمريكا الوسطى. وبفضل مساهمة الأطفال ودعم الأقران المقدم من حلقة التعلم والدعم الذي توفره المنظمة غير الحكومية "إنقاذ الطفولة"، تمكنت بلدية يامارانغويلا في هندوراس من زيادة مخصصات ميزانيتها للأطفال من ١٤ في المائة من مجموع ميزانية البلدية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إلى ٢٣ في المائة في

(١١) مساهمة مقدمة من الشبكة الأوروبية لحقوق الطفل (Eurochild).

(١٢) مساهمة مقدمة من الدانمرك.

الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وأدى أيضاً تعاون الأطفال مع البلدية إلى تعزيز قدرتهم على التأثير في تنفيذ خطة البلدية الإنمائية حيث الاستثمار في الطفل من المهام ذات الأولوية[١٣].

دال- عدم التمييز والوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً

١٨- تقع على عاتق الدول مسؤولية تحليل ومراعاة تنوع الأطفال وتفاوت أوجه ضعفهم في جميع أنحاء إقليمها للتأكد من أن سياساتها وبرامجها تستجيب لحقوق الأطفال كافةً وتعطي الأولوية لأكثرهم ضعفاً وحرماناً. وقد بينت الدراسات أن معدلات العائد من الاستثمار في الطفل تكون أعلى وأجدى عندما يكون هذا الاستثمار موجهاً للأطفال الضعفاء[١٤].

١٩- ويجب على الدول أيضاً أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الطفل المتطورة في مختلف الأعمار، وكذلك الظروف وأوجه الضعف التي تنفرد بها مختلف فئات الأطفال. ويرد أحد الأمثلة الجيدة على ذلك في بيرو حيث يُستخدم نهج دورة الحياة لتحليل المخصصات من الميزانية الاتحادية لحقوق الطفل. والغرض من هذا النهج هو تقدير حجم الاستثمار العام المحدد في المراحل الأساسية الثلاث للطفولة (الطفولة المبكرة، ٠-٥ سنوات؛ والطفولة المتوسطة، ٦-١٢ سنة؛ والمراهقة، ١٣-١٧ سنة) بهدف دعم سياسات عامة أكثر تحديداً لإعمال حقوق الأطفال بمزيد من الفعالية في كل مرحلة من المراحل المذكورة[١٥].

٢٠- ويجب على الدول أن تعترف بأن الاستثمار في الحماية الاجتماعية المراعية للطفل، بما فيها المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وتدابير الخدمات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، استراتيجية رئيسية للتصدي لفقر الأطفال وعدم المساواة بينهم. وتساعد هذه التدابير على تخليص الأطفال من الفقر المزمن، وفي الوقت نفسه زيادة فرصهم في البقاء والمشاركة والحماية والتنمية[١٦]. ومن الأمثلة في هذا الصدد مثال مالاوي التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ برنامجاً تجريبياً للتحويلات النقدية الاجتماعية غير المشروطة استهدف أفقر الأسر المعيشية وأقلها حظاً في سوق العمل. وأدى البرنامج إلى تنويع تغذية الأسر المعيشية وزيادة الطلب على التعليم والرعاية الصحية وانخفاض الأمراض المنتشرة بين الأطفال المشاركين بنسبة ٢٣ في المائة. ومن النتائج التي حققها البرنامج في مجال التعليم زيادة الالتحاق بالمدرسة بنسبة ٥ في المائة، وزيادة نفقات التعليم

---

(١٣) *Experiences from Investment in Children in Latin America and the Caribbean Supported by Save the Children* (Save the Children, Managua, 2013).

(١٤) Nichoas Rees, Jingqing Chai and David Anthony, "Right in principle and in practice: a review of the social and economic returns to investing in children", UNICEF Social and Economic Policy Working Paper, June 2012.

(١٥) UNICEF, *Inversión pública en la infancia en América Latina y el Caribe: Sistematización de experiencias destacadas* (Panama, 2014).

(١٦) African Child Policy Forum, *African Report on Child Wellbeing 2013: Towards greater accountability to Africa's* (Addis Ababa, 2013), p. 66.

لكل طفل، وانخفاض فترات الغياب بيوم واحد، وانخفاض حالات عمل الأطفال خارج البيت بنسبة ١٠ في المائة في مناطق التدخل بالمقارنة مع مجموعات الأطفال التي اختيرت لأغراض المقارنة[١٧].

٢١- وأُطلقت أيضاً برامج الحماية الاجتماعية المراعية للطفل في بنغلاديش ونيبال والهند بهدف التأثير في الحكومات ودعمها للحد من ضعف الأطفال وفقرهم باتخاذ إجراءات تكفل ترجمة تدابير الحماية الاجتماعية إلى استثمارٍ مجدٍ في الطفل[١٨]. ونتيجةً لذلك، عُدّل إطار الحماية الاجتماعية لحكومة نيبال الذي يدوم ١٠ سنوات لإدراج الحماية الاجتماعية المراعية للطفل كمبدأ من مبادئ العمل، كما زادت الحكومات المحلية من التزاماتها إزاء الأيتام في هذا المجال.

هاء- تقييم الآثار المترتبة على حقوق الطفل

٢٢- الدول خير من يضع الميزانية الأنسب للأطفال لو أنها تدرج تدابير تكفل مصالح الطفل الفضلى في دورة الميزانيات الرئيسية والعمليات المالية الأخرى. ويمكن أن يساعد التقييم المنهجي للآثار المترتبة على حقوق الطفل في ترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة عملية بتقييم الكيفية التي تؤثر بها السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتعبئة الموارد والميزانيات والإنفاق وغير ذلك من العمليات المالية في الطفل وفي إعمال حقوقه. وقد أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تستخدم الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل تقييمات التأثير لتحليل الطريقة التي يمكن أن تخدم بها الاستثمارات في أيّ قطاع من القطاعات المصالح الفضلى للطفل[١٩].

٢٣- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نشر مكتب مفوض شؤون الطفل تقريراً بعنوان "تقييم آثار قرارات الميزانية في حقوق الطفل" حيث أخذ في الاعتبار أثر تغيرات الضرائب والتخفيض الضريبي واستحقاقات الرعاية الاجتماعية وتغيرات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية المقدمة (أو المقرر تقديمها) في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكان الغرض من التقييم تحديد الأثر المحتمل للقرارات المتعلقة بالميزانية في إعمال حقوق الطفل في المملكة المتحدة وتقييم مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها بجعل المصالح الفضلى للطفل من الاعتبارات الأولى في قراراتها، بما فيها القرارات المتعلقة بالميزانية، التي تؤثر في حقوق الطفل[٢٠].

---

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) Save the Children Finland, Putting Child Sensitive Social Protection into Practice, discussion papers on Bangladesh, India and Nepal.

(١٩) انظر المرفق الثاني من الوثيقة CRC/C/44/3. انظر أيضاً المذكرة التوجيهية "Integrating a Child Focus into Poverty and Social Impact Analysis"، الصادرة عن اليونيسف والبنك الدولي في عام ٢٠١١ والمتاحة على العنوان الإلكتروني التالي: www.childimpact.unicef-irc.org/en/psia-cria/child-centered-psias-unicef-world-bank-guidance-note.

(٢٠) مساهمة مقدمة من لجنة المساواة وحقوق الإنسان.

واو- جمع بيانات شاملة ومصنفة ومناسبة من حيث التوقيت

٢٤- إذا أرادت الدول أن تنجح في تطبيق نهج قائم على احترام حقوق الطفل إزاء الميزنة العامة، فعليها أن تضمن جمع بيانات شاملة ومصنفة ومناسبة من حيث التوقيت، بما فيها البيانات المتعلقة بالأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً، يُسترشد بها في تخطيط الموارد وتخصيصها وفي الإنفاق. ومن الأمثلة الواردة على هذا النهج مثال الأرجنتين التي أنشأت في عام ٢٠٠٠ المجلس الوطني للسياسات الاجتماعية من أجل ضمان إدارة موارد الدولة المخصصة للسياسات الاجتماعية بكفاءة وفعالية، مع التركيز على السياسة العامة للطفولة. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ المجلس بدوره نظام المعلومات والتقييم والرصد الخاص بالبرامج الاجتماعية، وهو نظام يُستخدم لتصميم وتنفيذ أدوات كفيلة بتقديم معلومات تساعد على تشخيص ورصد الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان (بمن فيهم الأطفال والمراهقون) وعلى صياغة سياسات قائمة على الأدلة. وهو بذلك يجمع معلومات عن البرامج الاجتماعية الحالية ويرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها البرامج ويقيّم إلى أيّ درجة يبلغ الأثر المتوقع مستوى الأثر الفعلي.

خامساً- المساءلة

٢٥- لا يكفي أن ترصد الدول كمية الموارد المخصصة للأطفال، بل ينبغي لها أيضاً أن تضع منهجيات لتقييم مدى إنفاق الاستثمار على النحو المنشود ومساهمته في كفالة حقوق الطفل وتحسين مستوى عيشه. وأوضحت حكومة تايلند في الورقة التي قدمتها إلى المفوضية مساهمةً منها في التقرير السابق (A/HRC/28/33) أن التحدي الرئيسي الذي يعترضها فيما يتعلق بالميزنة لا يكمن في المبلغ المخصص، بل في طريقة إنفاقه. وبالمثل، ذكرت إستونيا في المساهمة التي قدمتها أن التحدي الرئيسي في تخصيص موارد للأطفال هو الإنفاق الهادف والفعال من حيث التكلفة، سواءٌ أكان ذلك على الصعيد المحلي أم على الصعيد الوطني.

ألف- المساءلة الرسمية

٢٦- توفر آليات المراقبة المالية الداخلية والخارجية ضمانات أساسية لإنفاق الأموال العامة على النحو المنشود عن طريق مساءلة الجهات الفاعلة. وينبغي أن تعزز الدول دور البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان وأمناء المظالم المعنيين بالأطفال لمساءلة الحكومات عن استثمارها في الأطفال. وبوجه خاص، يكتسي دور مؤسسات مراجعة الحسابات أهمية بالغة في التدقيق في استخدام الأموال العامة لتوفير المراقبة اللازمة في مختلف مراحل دورة الميزانية. ويمكن أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور هام في النهوض بفعالية هذه المؤسسات. ففي الفلبين مثلاً، أنشأت هيئة مراجعة الحسابات برنامج مراجعة الحسابات القائم على مشاركة المواطنين، وهو برنامج تستعين به الهيئة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، في

تشكيل أفرقة خاصة لمراجعة الحسابات وإجراء عمليات مراجعة تستند إلى مبدأ القيمة مقابل الثمن لمشاريع حكومية مختارة[٢١].

٢٧- وبالمثل، يمكن أن توفر البرلمانات نفسها مراقبة هامة لاستخدام الأموال العامة. وللوفاء بهذه المهمة، هي بحاجة إلى وقتٍ كافٍ لاستعراض مقترحات الميزانية وفهمٍ وافٍ لدورة الميزانية، بالإضافة إلى معرفة حقوق الطفل والتركيز عليها. فعلى سبيل المثال، نشر معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا "دليل الميزانية لأعضاء البرلمان" لمساعدة الهيئة التشريعية على فهم عملية الميزنة. ولضمان تنسيق المسائل المتعلقة بحقوق الطفل، أنشأت بعض الهيئات التشريعية لجاناً تعنى خصيصاً بالطفل: ففي جنوب السودان مثلاً، شهدت الميزانيات المخصصة لصحة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم ورعايتهم الاجتماعية زيادة كبيرة نتيجة تأثير مجموعة ضغط برلمانية لصالح الأطفال وتدريب البرلمانيين من جانب منظمة غير حكومية[٢٢].

٢٨- وتخضع أيضاً السلطات على الصعيد دون الوطني للمساءلة عن إنفاقها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مثال المكسيك، حيث تقدّم الحكومة رسالة إخبارية ربع سنوية بشأن حقوق الطفل في الميزانية تتضمن تحليل الإنفاق مصنفاً حسب الحقوق والقطاعات والوزارات وبين مستويات الحكومة[٢٣]. وبما أن أكثر من ٥٠ في المائة من موارد الأطفال في المكسيك تخصَّص على الصعيد دون الوطني، فإن الحكومات المحلية تحيط علماً بالممارسات الاتحادية الجيدة وتقدّر أهمية الاستثمار في الطفل ووضع ميزانيات تتسم بالكفاءة والفعالية، بفضل دعم ومؤازرة شركاء مثل اليونيسيف. ونتيجةً لذلك، صيغت ميزانيتا ولايتيْ شياباس ويوكاتان في عام ٢٠١٣ بإدراج معلومات متصلة تحديداً بالأطفال. ولتسهيل الرصد المتواصل للأموال العامة على الصعيدين الاتحادي ودون الوطني، أنشأت اليونيسيف موقعاً شبكياً يتضمن معلومات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة[٢٤].

باء- المساءلة الاجتماعية المتمحورة حول الطفل

٢٩- بالإضافة إلى مؤسسات المساءلة الرسمية، يمكن أن يستخدم الأطفال والكبار آليات المساءلة الاجتماعية لمحاسبة المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات عن التزاماتهم إزاء الأطفال، بما فيها الالتزامات المتصلة بالإنفاق العام وتقديم الخدمات. وتنطوي المساءلة الاجتماعية على التعاون المباشر بين الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق ويمكن أن تكون أداة قوية لتعزيز عمليات التخطيط والميزنة والتنفيذ والإبلاغ والمراقبة على جميع المستويات. ففي كمبوديا مثلاً، أضفت

(٢١) International Budget Partnership, Open Budget Survey 2015, p. 45.

(٢٢) Save the Children, "Investment in Children – Investment in Everyone", Child Rights Governance Global Initiative, 2014, pp. 11-12.

(٢٣) UNICEF, *Inversión pública en la infancia* (انظر الحاشية ١٥).

(٢٤) المرجع نفسه.

الحكومة طابعاً مؤسسياً على المساءلة الاجتماعية على صعيد الحكومة المحلية باعتماد الخطة الاستراتيجية بشأن المساءلة الاجتماعية عن التنمية الديمقراطية على الصعيد دون الوطني. وتقر الاستراتيجية بأنّ كل مجلس على الصعيد دون الوطني خاضع بشكل أساسي ومباشر للمساءلة أمام المواطنين المحليين من أجل تحقيق الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واستخدامها وإدارتها وتقديم الخدمات العامة.

٣٠- ويؤدي المجتمع المدني دوراً حيوياً في ضمان المساءلة الاجتماعية عن طريق ممارسات من قبيل تتبع الإنفاق العام وتدقيق الأداء الاجتماعي. فقد أبلغت منظمة غير حكومية المفوضية بأنها ساعدت مقدمي الرعاية في زامبيا في استخدام بطاقات تقييم أداء المجتمع المحلي الرامية إلى تقييم نوعية الخدمات الصحية المقدمة في مقاطعة لوفوانياما. واستناداً إلى نتائج بطاقات التقييم، عُقدت جلسة استماع عامة ناقش خلالها أعضاء المجتمع المحلي ومقدمو الخدمات الصحية النتائج المذكورة واتفقوا على سبل المضي قدماً لتحسين الخدمات الصحية المقدمة في المقاطعة[٢٥]. وبالمثل، أبلغت منظمة الخطة الدولية، في المساهمة التي قدمتها، المفوضية بأنها جرّبت في أوغندا والهند نهجاً قائماً على بطاقات التقييم، هو برنامج "لأنني فتاة"، لمساعدة الفتيات والشابات المهمشات والمستبعدات على تقييم مدى توافر ونوعية الخدمات التي تقدمها المدينة والتي تضمن للأطفال – ولا سيّما الفتيات المراهقات – التنقل في المدينة بحرية وأمان، وعلى التفاوض مع سلطات المدينة بشأن التحسينات الممكنة. وبناءً على نتائج تقييم الخدمات بواسطة بطاقات التقييم ولقاء جمع في وقت لاحق بين أعضاء المجتمع المحلي ومقدمي الخدمات (يسّرته الفتيات المراهقات)، أُدخلت تحسينات على الخدمات المقدمة في كلا البلدين. ثم إنّ مراجعة الاستثمارات في سلامة الفتيات المراهقات وحمايتهن ساعدت سلطات المدينة في إعادة توجيه مخصصات الميزانية إلى المجالات ذات الأولوية التي حددتها الفتيات المهمشات.

٣١- وتيسيراً لمشاركة الأطفال والمراهقين في برامج المساءلة، يتعين على الدول تنمية المهارات اللازمة لفهم عمليات الميزنة وتحليلها. ففي كينيا، ساعدت منظمة الخطة الدولية على بناء قدرات المواطنين الشباب بتدريبهم على إجراءات الميزانية وتقديم الخدمات. وتستند هذه المبادرة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام، باعتبارهما من العناصر التمكينية البالغة الأهمية لمشاركة الشباب، وتساعد السلطات المحلية والجهات الفاعلة من غير الدول على ضمان الشفافية والمشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي. ويتعلم الشباب كيفية استخدام أدوات المساءلة الاجتماعية كوسيلة فعالة للتفاوض مع مقدمي الخدمات بشأن الأولويات. وفي الوقت نفسه، تتعزز قدرات السلطات المحلية في مجال تحليل الميزانية والميزنة المراعية لنوع الجنس وبرمجة حقوق الشباب والأطفال، كما تتعزز قدرتها على مناقشة آثار اعتمادات الميزانية المخصصة لكل قطاع مع المواطنين.

(٢٥) مساهمة مقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة.

جيم- الالتزامات الدولية والإقليمية وآليات المساءلة

٣٢- يمكن أن تساعد الالتزامات المتعلقة بالسياسات الدولية والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل في ضمان المساءلة عن الاستثمار في حقوق الطفل. ففي سري لانكا مثلاً، استخدمت الحكومة قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٨ كأساس للتشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة داخل الحكومة نفسها ومع ممثلي المجتمع المدني بشأن الاستثمار في حقوق الطفل. ومن خلال هذه العملية، تبصّرت الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أهمية الاستثمار في الطفل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمدت الحكومة خطة وطنية بشأن إدارة حقوق الطفل تتضمن التزاماً واضحاً بزيادة الاستثمار في الطفل.

٣٣- وتمثل آلية الاستعراض الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان أداة هامة لمساعدة الدول في الاستثمار في إعمال حقوق الطفل. وفي الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التزمت حكومة جمهورية كوريا بإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للأطفال. وتمخضت أيضاً المناقشات التي أجريت أثناء الدورة عن تشكيل فريق اتصال بين السفارات يعنى بحقوق الطفل. وبالمثل، أثناء استعراض الحالة في زامبيا في الدورة الرابعة عشرة، قبلت الحكومة التوصيات المتعلقة بتخصيص اعتمادات في الميزانية لصحة الأم والطفل والاستثمار في التعليم في المناطق الريفية. وبالفعل، ساعدت التوصيات المتعلقة بتخصيص ميزانية للصحة على تعزيز جهود الدعوة على الصعيد الوطني، فأدى ذلك إلى زيادة في ميزانية الصحة على الصعيد الوطني من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٣[٢٦].

٣٤- وفي بنغلاديش، شجع الاستعراض الدوري الشامل المناصرة الوطنية لقانون حقوق الطفل الذي سنه البرلمان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أيْ بعد شهرين من استعراض الحالة في بنغلاديش من جانب الفريق العامل في دورته السادسة عشرة[٢٧]. وفي باكستان، كان للمناصرة الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل دور جوهري في تسريع وتيرة الإصلاحات القانونية والسياساتية الرئيسية التي كانت عالقة لسنين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أيْ بعد شهر واحد من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الحق في التعليم المجاني والإجباري، الذي يكفل التعليم بالمجان لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات و١٦ سنةً. وأعلنت الحكومة سنة ٢٠١٣ سنةً لحقوق الطفل، وبالتالي أفسحت مجالاً أوسع أمام المجتمع المحلي للضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها إزاء الأطفال.

(٢٦) Save the Children, "Investment in Children – Investment in Everyone" (انظر الحاشية رقم ٢٢)، الصفحتان ٢١ و٢٢.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

سادساً- الشفافية

٣٥- لا يمكن أن يكون للمساءلة أيّ مغزى ما لم يكن بإمكان المواطنين، بمن فيهم الأطفال، وأفراد المجتمع المدني الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة والشؤون المالية لدعم مشاركتهم المستنيرة في عمليات الميزانية. بيد أن الدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة لعام ٢٠١٥ أفادت بأن ثلث وثائق الميزانية التي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور، في البلدان المائة واثنين المشمولة بالدراسة الاستقصائية، لم يصدر أو صدر لأغراض الاستعمال الداخلي فقط أو نشر في وقت متأخر جداً فلم يعد يجدي نفعاً. وما يثير القلق بوجه خاص عدم قيام حكومات ١٦ بلداً حتى بنشر وثيقة أساسية تصف سياسات الميزانيات المقترحة[٢٨].

٣٦- وينبغي للدول، أثناء دورة ميزانيتها السنوية، أن تتيح للجمهور في الوقت المناسب وثائق الميزانية والإنفاق على الصعيدين الوطني ودون الوطني. فعلى الصعيد الوطني، يشمل ذلك إعلام الجمهور بالبيان الذي يسبق إعداد الميزانية، ومقترح ميزانية الفرع التنفيذي، والميزانية المعتمدة، والتقارير المعدة خلال السنة، والاستعراض نصف السنوي، وتقرير نهاية العام، وتقريراً عن مراجعة الحسابات من الهيئة العليا لمراجعة الحسابات. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، تنشر الحكومات "مواثيق المواطنين" التي تتضمن معلومات عن الأموال المخصصة في ميزانية الحكومة المحلية لبرامج الأطفال وتنميتهم الاجتماعية. ويعمد إلى تحديث هذه المواثيق فصلياً لكي تعكس الإنفاق الفعلي.

٣٧- وفي أوغندا، ساعدت الشفافية على تحقيق زيادات هامة في مخصصات الإنفاق على قطاع التعليم وفي نوعية هذا الإنفاق على السواء. وفي منتصف التسعينات، أجرت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي دراسة استقصائية عن تتبع الإنفاق كان الهدف منها تحصيل معلومات من أهم مقدمي خدمات التعليم لقياس المدى الذي بلغته المِنح فعلياً من الغرض المنشود. ومن خلال جمع بيانات كمية ونشر وثائق عن المخصصات المرصودة للمدارس، تمكن الآباء والأطفال من رصد تدفقات الموارد الفعلية المخصصة للمدارس. وفي أقل من عقد من الزمان، زادت استفادة المدارس من المنح الحكومية من ٢٠ في المائة إلى ما يفوق ٨٠ في المائة، وهذا يعني أيضاً تراجعاً في مستوى الفساد. وكفل نشر ميزانيات المدارس في الصحف تحقيق شفافية منهجية، فتسنى بذلك للآباء وفئات المجتمع المحلي إبقاء المسؤولين السياسيين والموظفين المدنيين موضع مساءلة عن الإنفاق السليم للموارد المخصصة[٢٩].

---

(٢٨) International Budget Partnership, Open Budget Survey (انظر الحاشية ٢١)، الصفحة ٢.

(٢٩) انظر المرجع التالي: Ritva Reinnikka and Jacob Svensson, "Fighting corruption to improve schooling: Evidence from a newspaper campaign in Uganda", 2005.

٣٨- ويتعين على الحكومات أن تقدم المعلومات المتعلقة بالميزانية في صيغة بسيطة وواضحة لكي يسهل على الجمهور فهم الميزانية. وقد طور عدد من الدول طرقاً ابتكارية لتقديم المعلومات وإشراك الأطفال والشباب في عمليات الميزنة. وأُبلغت المفوضية بأن وزارة المالية في اليابان أنشأت موقعاً شبكياً للأطفال يتضمن ألعاباً وأشرطة فيديو تهدف إلى إنماء معرفتهم بالنظام الضريبي والمالي وفهمهم له، وأمّا في هندوراس، فقد أنشأت الحكومة في صحيفة وطنية عموداً متداولاً تحدد فيه مضمون الميزانية وتفسره.

٣٩- ولضمان إمكانية مشاركة الأطفال في العمليات المالية، ينبغي أن توفر الدول معلومات عن العملية المالية والميزانية تناسب أعمارهم ويسهل عليهم فهمها، وذلك بجميع اللغات المستعملة (بما فيها لغات الشعوب الأصلية والأقليات) لتوزيعها على المدارس والمجتمعات المحلية. وينبغي ألاّ تتاح المعلومات على الورق فقط، وإنما أيضاً على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مثال ويلز، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث أعدت الحكومة المحلية مشاريع بمشاركة الشباب لإنماء معرفتهم بالشؤون المالية داخل المجتمعات المحلية وفي المدارس على السواء. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الحكومة المحلية مجموعة أدوات ومنشوراً لمساعدة الأطفال والشباب على فهم مشروع الميزانية. وبالمثل، أُبلغت المفوضية بأن السلطات في جورجيا ضمّنت المنهج الدراسي الوطني في عام ٢٠١١ المادة الاختيارية المعنوية "الاقتصاد والدولة". وتدرَّس هذه المادة، التي تُقدم للتلاميذ تثقيفاً بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الميزنة والشؤون المالية والنقدية، في الصفين ١١ و١٢.

سابعاً- المشاركة

٤٠- تكفل اتفاقية حقوق الطفل الحق في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك الميزانية وغيرها من العمليات المالية. وبالإضافة إلى كون مشاركة الأطفال واجباً مشروعاً، فإن من شأن هذه المشاركة أن تساعد الحكومات في تصميم تدخلات تكون أكثر صلةً بالطفل وتخصص الموارد بمزيدٍ من الفعالية. وتكفل أيضاً مشاركة الأطفال في الشؤون العامة إعمال حقوقهم المدنية وممارسة حرياتهم، وتعزز مشاركتهم المدنية وتمكّنهم من فهم العمليات الديمقراطية وصياغتها.

٤١- وفي عام ٢٠١٤، شارك ٢ ٧٠٠ طفل من ٧١ بلداً في عملية تشاورية بشأن المجالات التي يرون أن الحكومات ينبغي أن تستثمر فيها لإعمال حقوقهم والطرق الكفيلة بإشراكهم في عملية الميزنة العامة. وشددت النتائج الواردة في التقرير الذي تمخضت عنه المشاورة على أن الأطفال يرغبون في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بنفقات الحكومة وعمليات الميزانية، اقتناعاً منهم أن تبصراتهم ستساعد الدول على اتخاذ قرارات أفضل[٣٠]. وكما ذكر أحد الأطفال

(٣٠) Laura Lundy et al, *Towards Better Investment in the Rights of the Child: The Views of Children*, Centre for Children's Rights, 2015.

المشاركين، "يستحيل على الحكومة الاستثمار فينا إذا لم تسألنا عمّ يمكنها الاستثمار فيه! نحن نعلم؛ وعليها أن تسأل"[٣١]. ومع ذلك فإن الأطفال يعوّلون على دعم الكبار المحترَمين الذين سيساعدونهم على فهم عمليات الإنفاق العام وإبداء آرائهم من أجل المشاركة الكاملة في هذه العمليات. وعلاوةً على ذلك، يجب على الدول أن تدرك أنه لا يكفي الاستماع إلى آراء الأطفال، وإنما ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في عمليات صنع القرار.

٤٢- وتتيح معظم الدول حالياً فرصاً قليلة للجمهور للمشاركة في عمليات الميزانية[٣٢]. ويواجه الأطفال بوجه خاص صعوبات في هذه الصدد غالباً ما تعزى إلى عدم وجود إرادة سياسية والتعامل مع الأطفال بعقلية أبوية[٣٣].

٤٣- وهناك آليات عديدة يمكن أن تستخدمها الدول لضمان قدرة الأطفال والشباب على المشاركة في عمليات الميزانية. وتفيد المعلومات المقدمة إلى المفوضية بأن إحدى هذه الآليات الأكثر شيوعاً تتمثل في إنشاء برلمانات للأطفال تكون بمثابة منبر لإبداء آرائهم وتتيح لهم فرصةً لتنمية مهاراتهم في المشاركة السياسية والحكم. ففي الهند مثلاً، تشكل برلمانات الأطفال منتدى يمكن أن ينظم فيه الأطفال حملات للمطالبة بزيادة الموارد المخصصة للوفاء بحقوق الطفل. وينظَّم الأطفال على أساس الأحياء التي ينتمون إليها فيشكلون برلمانات أحياء تتحد على مختلف المستويات الحكومية[٣٤].

٤٤- وكيما تكون برلمانات الأطفال، وفي الواقع جميع الآليات القائمة على المشاركة، فعالة وذات صلاحية كاملة ينبغي أن تمثِّل ناخبيها من الأطفال تمثيلاً كاملاً وتشركهم جميعاً وتخضع لمساءلتهم وتأخذ آراءهم على محمل الجد. ففي السنغال مثلاً، يجوز لبرلمان الأطفال إصدار "فتوى" إلى الحكومة بشأن المشاكل المتصلة بالأطفال. ويجب أيضاً أن يردّ المسؤولون العامون وغيرهم من صناع القرار العاملين مع الأطفال في الوقت المناسب وبصيغة يسهل استخدامها على تساؤلات الأطفال بشأن مدى مراعاة توصياتهم وكيفية وضعها موضع التنفيذ. وفي زمبابوي، يحرص برلمان الأطفال باستمرار على أن يستمع برلمان الكبار مباشرةً إلى الآراء التي يبديها الأطفال. ففي عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، حصل برلمان الأطفال على ضمان من نائب الرئيس فيما يتعلق بالتزام الحكومة بإعمال حق الطفل في التعليم رغم القيود المفروضة على الميزانية[٣٥].

---

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) International Budget Partnership Open Budget Survey (انظر الحاشية ٢١).

(٣٣) Save the Children, *Contributions to Improve Investment in Children and Adolescents and Children's Participation in the Municipalities of Central America*, Managua, 2011, p. 20.

(٣٤) مساهمة مقدمة من الرابطة الدولية لراهبات تقدمة العذراء مريم المباركة.

(٣٥) African Child Policy Forum, *African Report on Child Wellbeing* (انظر الحاشية ١٦)، الصفحة ٢٦.

٤٥- ولدعم مشاركة الأطفال والتعريف بهذا المفهوم على مختلف مستويات الحكومة، عينت بعض الدول جهات أو وحدات تنسيق صديقة للطفل على صعيد البلديات وعلى الصعيد الوطني، مثلما هو الحال في عدد من بلديات نيكاراغوا[٣٦]. وبالمثل، تتضمن أيضاً خطة سري لانكا الوطنية بشأن إدارة حقوق الطفل (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه) التزامات بتعيين جهات تنسيق لإدارة حقوق الطفل داخل وزارات التعليم والصحة والعدل وعلاقات العمل والخدمات الاجتماعية.

٤٦- ورغم أن أنشطة تنسيق وإسناد العديد من الخدمات الأساسية الخاصة بالأطفال يُضطلع بها، كما ذُكر آنفاً، على الصعيد دون الوطني، فإن من واجب الدول ضمان مشاركة الأطفال والشباب في صنع القرار على جميع مستويات الحكومة. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة، مشروع إسبانيا "المدن الصديقة للأطفال"، الذي يعزز حقوق الطفل بإنشاء بيئة حضرية صديقة للأطفال وقائمة على مشاركتهم. وتُمنح البلدات أو المدن أو المناطق ختم المدن الصديقة للأطفال إذا استوفت معايير من قبيل مشاركة الأطفال، والإبلاغ، والميزانية الكافية، والرصد والتقييم، والتنسيق على الصعيدين الداخلي والخارجي، وزيادة الوعي، والمشاركة مع المواطنين والمجتمع المدني. وفي كرواتيا، تعكف جمعية "أطفالنا" على إدارة مجلس للأطفال في مدينة أوباتيا يهدف إلى تشجيع الأطفال على التعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم للكبار وصناع القرار. وللمجلس نظام داخلي خاص به، وهو يتألف من أطفال منتخبين عن طريق انتخابات فعلية تجرى كل سنتين. وتكفل تشكيلة المجلس تمثيل الجنسين وذوي الإعاقة والمجموعات الإثنية. ويعمل المجلس جنباً إلى جنب مع منتدى الأطفال، الذي هو منبر يتعرف فيه الأطفال على حقوقهم ويستكشفون القضايا الخاصة بهم في وقت فراغهم ويبلغون البرلمان الوطني والسلطات المحلية باستنتاجاتهم[٣٧].

٤٧- وبيّنت منظمة الخطة الدولية، في المساهمة التي قدمتها، للمفوضية أن المبادرات الجارية المتعلقة بالميزانية القائمة على المشاركة أو العمليات الأخرى الرامية إلى مشاركة المواطنين - التي تيسرها الحكومة أو جهات فاعلة من المجتمع المدني - قادرة أيضاً على توفير منابر هامة لتمكين الأطفال من المشاركة في الميزنة. وينبغي أن تقيم الدول شراكات مع منظمات المجتمع المدني لإنشاء برامج تعاونية يمكنها أن تساهم في الميزنة وعمليات رصد الإنفاق وتتيح مشاركة الأطفال، ولا سيّما أولئك الذين يتعذر الوصول إليهم. وفي غواتيمالا مثلاً، قدمت منظمة الخطة الدولية، بالتعاون مع منظمة ChildHope، الدعم إلى الأطفال والمراهقين المتعاونين مع المجتمع المدني والسلطات البلدية في ثلاث بلديات لتحليل الحواجز القائمة التي تحول دون تمتع الشباب بحقهم في الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والتعليم والحماية والترفيه والمشاركة. وبعد التحليل، صنفت المنظمتان معاً القضايا حسب درجة الأولوية ووضعتا مشروع سياسة عامة وخطة عمل متصلة به قدَّمهما أطفال ومراهقون إلى المجلس البلدي. وباتباع النهج المبين أعلاه، اعتمدت ثلاث بلديات سياستها العامة المتعلقة بالأطفال والمراهقين على صعيد البلدية، فخصصت ما مجموعه ٦٢٠ ٦٦٢ ١٢ دولاراً في ميزانية لفترة أربع سنوات.

(٣٦) Save the Children, *The Municipal Investment in Children in Nicaragua 2005-2014*, Managua, August 2015.

(٣٧) مساهمة مقدمة من الشبكة الأوروبية لحقوق الطفل (Eurochild).

٤٨- بيد أن النجاح لا يمكن أن يقاس بمجرد أرقام. فإذا أرادت الدول أن تكون فعالة، يتعين عليها إنشاء محافل حيث يمكن للأطفال من جميع شرائح المجتمع، بمن فيهم الأكثر ضعفاً، المشاركة مع المسؤولين العامين وغيرهم من صناع القرار لمناقشة شواغلهم وتقديم توصياتهم. وكما ذكر أحد الأطفال "ينبغي أن يكون هناك اتصال أقوى بين من يصنعون القرارات ومن "يتحملون" نتائج تلك القرارات"[٣٨]. ومن الأمثلة على هذه الحالة مثال البحرين، حيث شاركت مجموعات متنوعة من الأطفال في الأنشطة المتصلة برصد اعتمادات الميزانية أثناء وضع الاستراتيجية الوطنية للطفولة. وشملت المناقشات المتعلقة بالمجموعات المستهدفة أطفالاً من أصول إثنية متعددة وآباءً من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة لتحديد احتياجات الأطفال وأولوياتهم. واستناداً إلى نتائج هذه المناقشات، وُضعت خطة عمل مقترنةً بميزانية مفصلة لعملية التنفيذ.

٤٩- ويحتاج الأطفال أيضاً إلى مكان خاص ومنظمات خاصة - على شبكة الإنترنت وخارجها - حيث يمكنهم أن يجتمعوا ويتعرفوا على حقوقهم وعلى طريقة عمل الميزانية، ويتبادلوا الخبرات ويتخذوا إجراءات مشتركة. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الدول التصدي للصعوبات القانونية والإدارية التي يواجهها الأطفال في تكوين منظماتهم الخاصة، بما في ذلك مشكلة التسجيل. وعلاوةً على ذلك، من الضروري أن يحصل الأطفال على معلومات عن الميزانية والعمليات المالية الأخرى في الوقت المناسب وبصيغة يسهل عليهم فهمها وتناسب أعمارهم (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه). فدون معلومات مفهومة ومناسبة من حيث التوقيت، يتعذر على الأطفال المشاركة المجدية في هذه العمليات. وعلى سبيل المثال، تلقت مؤسسة الأطفال والشباب في الفلبين الدعم من منظمة إنقاذ الطفولة ومنظمات المجتمع المدني المحلية في تحليل خطتها المتوسطة الأجل لتنمية الأطفال (٢٠١٢-٢٠١٦)، والنظر في مدى توافر البرامج ومخصصات الميزانية، والوصول إلى البرامج والمشاريع، وتقييم نوعيتها، وتنفيذ المشاريع. ويمكن أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير بالغ في هذا الصدد. فهي تتيح للأطفال الحصول على المعلومات والاستفادة من التعلم من الأقران والاتصال بسرعة وبتكلفة منخفضة[٣٩].

ثامناً- حقوق الطفل والقطاع الخاص

٥٠- الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن احترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها، بيد أنها بحاجة إلى دعم المجتمع المدني والقطاع الخاص على السواء. وينبغي على الخصوص أن تتخذ الدول تدابير لضمان عدم تأثير أنشطة القطاع الخاص وعملياته سلباً على قدرتها على القيام بالاستثمار اللازم لإعمال حقوق الطفل إعمالاً كاملاً. وتشمل هذه التدابير وقف التدفقات المالية غير المشروعة ومنع تجنب الضرائب، مثلاً باشتراط الإبلاغ العام على أساس كل بلد على حدة. وهذه

(٣٨) Lundy, *Towards Better Investment in the Rights of the Child* (انظر الحاشية ٣٠)، الصفحة ٢٢.

(٣٩) مساهمة مقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة.

آلية بسيطة تقتضي من الشركات التي تعمل في ولايات قضائية متعددة أن تكشف عن أرباحها والضرائب التي تدفعها وغير ذلك من المعلومات المالية ذات الصلة، على أساس كل بلد على حدة. وبهذه الطريقة، يمكن معرفة الولايات القضائية المنخفضة الضرائب التي تحوّل الشركات أرباحها إليها لدفع قدر أقل من الضرائب. وفي عام ٢٠١٣، اتفقت مجموعة الثماني على استحداث أداة ضريبية دولية تسمح للسلطات الضريبية بالوصول إلى المعلومات الواردة في التقارير المتعلقة بكل بلد على حدة؛ وتمضي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قدماً في هذا المجال(٤٠). وللتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بطريقة فعالة، ينبغي للدول أن تنشئ سجلات عامة للملكية النفعية للشركات والتكتلات، فضلاً عن اعتماد التبادل التلقائي المتعدد الجوانب للمعلومات الضريبية.

٥١- ويمكن للدول أيضاً أن تساعد على إشراك القطاع الخاص بوصفه قوة إيجابية لإعمال حقوق الطفل عن طريق تعزيز الاستثمار الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، أصبحت الهند في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أول دولة تلزم بموجب القانون الشركات التي يبلغ رقم أعمالها وأرباحها مستوىً معيناً أن تنفق ٢ في المائة من متوسط صافي ربحها خلال السنوات الثلاث الأخيرة على مشاريع وبرامج اجتماعية. وتتضمن المادة ١٣٥ من قانون الشركات مبادئ توجيهية مفصلة لأنواع الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في مجالات الاستثمار الاجتماعي ذات الصلة، بما في ذلك الجوع والفقر والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتدريب على المهارات والبيئة ومشاريع المنشآت الاجتماعية وتشجيع الرياضات الريفية والوطنية.

تاسعاً- التزامات المساعدة والتعاون الدوليين

ألف- التعاون الدولي

٥٢- يكتسي التعاون بين الدول في مخططات تشجيع الاستثمار في الطفل أهمية حاسمة على مستويات عديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للتعاون الدولي دور هام في تعزيز قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، بما في ذلك في مجالات التشريع والجباية البيانات ومراجعة الحسابات وإنفاذ القوانين. ومن بين هذه الأمثلة مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "مفتشو الضرائب بلا حدود"، التي ستوفر الخبرة والمشورة في مجال مراجعة الحسابات على الصعيد الدولي لمساعدة البلدان النامية على تحسين التصدي لتآكل القاعدة الضريبية، بما في ذلك التهرب من الضرائب وتجنبها. وسيلبي البرنامج طلب البلدان النامية للمساعدة الخارجية بتزويدها بخبراء دوليين يساعدونها في إجراء عمليات المراجعة الضريبية التي تتسم بالتعقيد. وستعمل أفرقة مشتركة تحت قيادة محلية في كل بلد(٤١).

(٤٠) McNair et al, *Tackling Tax and Saving Lives* (انظر الحاشية ٣)، الصفحة ٢١.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣. انظر أيضاً الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

٥٣- وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً أداة رئيسية لتعزيز فعالية وكفاءة الاستثمار في الطفل. وأثناء تقديم هذه المساعدة، يتعين على الدول أن تتأكد من أنّ الجهات المانحة تزود المعلومات المطلوبة المتعلقة بالمساعدة المقدمة المركزة على الطفل. ويظهر الأثر الإيجابي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة توجيهاً حسناً في تجربة رواندا التي تلقت من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية منحة مقدارها ٢٠ مليون جنيه إسترليني لأغراض منها إنشاء هيئة الإيرادات الرواندية. ومنذ ذلك الحين، ساعدت المملكة المتحدة وجهات مانحة أخرى على تطوير الهيئة إلى درجة تجعلها الآن تحصِّل قيمة المنحة الأصلية كل أربعة أسابيع. وهذا النجاح ثمرة تعزيز الهياكل والعمليات التنظيمية الداخلية، وإقامة علاقات خاضعة للمساءلة مع شركاء خارجيين، والمساعدة على إبرام عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة[٤٢].

باء- التمويل من أجل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥٤- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت حكومات المجتمع الدولي الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤٣] التي تهدف إلى تحقيق التحول وتتضمن ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و١٦٩ غايةً، واتفقت على تنفيذ الخطة على نحو متسق مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي. وأكدت الحكومات أن الخطة، قبل أن تُعتمَد، ينبغي أن تُعزَّز بوسائل تنفيذ طموحة وموثوقة على السواء، بما في ذلك الوسائل المالية[٤٤]. ومن العناصر المحورية في هذا الصدد، تعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية وإنشاء مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة على الصعيد الدولي والوطني ودون الوطني للتمكين من تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية وكفاءة وشفافية[٤٥].

٥٥- وتستتبع خطة عمل أديس أبابا التزاماً بتعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وزيادة الشفافية والمشاركة على قدم المساواة في عمليات الميزنة. وتحقيقاً لذلك، لاحظ رؤساء الدول والحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن زيادة الشفافية أمر ضروري ويمكن تحقيقه عن طريق نشر معلومات مناسبة من حيث التوقيت وشاملة واستشرافية في شكل موحد ومفتوح وإلكتروني[٤٦]. وعلى الخصوص، اعترفوا بأن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة لأجيال اليوم والغد، كما اعترفوا بضرورة دعم البلدان التي تواجه تحديات خاصة للقيام باستثمارات كافية في هذا المجال.

(٤٢) McNair et al, *Tackling Tax and Saving Lives* (انظر الحاشية ٣)، الصفحة ٢٣.

(٤٣) قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠.

(٤٤) الفقرة ٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٤٥) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(٤٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٢٧.

عاشراً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٦- تبين الممارسات الجيدة الوارد وصفها في هذا التقرير بعض الخطوات التي اتخذتها بعض الدول، في جميع المناطق وأياً كان مستوى تنميتها الاقتصادية، للوفاء بالتزاماتها من أجل الاستثمار بشكل كافٍ في حقوق الطفل. ومن المهم ملاحظة أن الممارسات أُرسِيت في مختلف سياقات التنمية، ما يبين أن البلدان الأكثر تقدماً يمكن أن تتعلم من البلدان النامية بقدر ما يمكن لهذه الأخيرة أن تتعلم منها. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً قبل أن تقوم الدول باستثمار كافٍ وفعال ومتسم بالكفاءة والإنصاف وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

٥٧- وينبغي أن تواصل الدول تعزيز إجراء تغيير حقيقي في طريقة تعبئة الموارد العامة، بما يضمن أن تكون مخصصات الميزانية منصفة وتُنفق وتُرصد وتُقيَّم بطريقة فعالة من أجل إعمال حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، يمكن أن تشمل العناصر البارزة للممارسات الجيدة ما يلي:

(أ) إعطاء الإنفاق على الأطفال مزيداً من الأهمية والأولوية في جميع إجراءات صنع القرارات المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، مثلاً بقياس الإنفاق المركز على الطفل وتوليد المعلومات المتعلقة بثغرات الميزانية ونوعية الإنفاق واستغلالها في صنع القرارات المتعلقة بالميزانية؛ وينبغي للدول أيضاً أن تعتمد نهجاً يركز على الطفل في إعداد الميزانية، بوسائل منها إصدار بيانات الميزانية وإدراج بند خاص بالأطفال في تعميمات الميزانية وتنظيم جلسات لمناقشة ميزانية الطفل مع أعضاء البرلمان؛

(ب) ضمان الإنفاق الخاص بالأطفال خلال الصعوبات والأزمات المالية بإجراء تقييمات منتظمة لمدى التأثير في حقوق الطفل، والاستثمار في آليات كفيلة بمراعاة أيّ آثار ضارة محتملة خلال وضع الميزانية وإقرارها؛

(ج) إعداد بيان شامل وقائم على الحقوق لتكاليف البرامج المركزة على الأطفال بحيث يمكن أن تساعد تقديرات واقعية للميزانية على ربط السياسات بتخطيط الميزانية؛ ويمكن لتقدير التكاليف، الذي ينبغي أن يكون قائماً على الأدلة، أن يساعد أيضاً في إجراء تحليل لنسبة الفوائد إلى التكاليف في التدخلات المركزة على الطفل؛

(د) اتخاذ إجراءات ملموسة لحشد ما يكفي من الموارد بتعبئة الموارد المحلية، ولا سيما عن طريق فرض ضرائب تصاعدية، وعند الاقتضاء في إطار التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الإنساني، للاستثمار في إعمال حقوق الطفل. ويكتسي التعاون الدولي أهمية حيوية لضمان الاستثمار في الطفل بفعالية وكفاءة. وتؤثر الهياكل الاقتصادية العالمية على الحيز المالي للدولة. ومن ثم يجب أن

يضمن المجتمع الدولي شفافية الحوكمة العالمية وإخضاعها للمساءلة. ومن الضروري أيضاً إقامة شراكات وعلاقات تعاون عالمية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتجنب الضرائب؛

(هـ) الاعتراف بأن للحكومات المحلية دوراً متزايد الأهمية في تقديم الخدمات إلى الأطفال وتنفيذ مخصصات الميزانية على السواء. وعلى الدول أن تضمن حيازة السلطات المحلية ما يكفي من الموارد للاستثمار في الأطفال، بوسائل منها صرف التمويل المقدم من الحكومة المحلية في الوقت المناسب بالاستناد إلى صيغة وطنية عادلة وثابتة لتقاسم الإيرادات؛ وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى بناء القدرات وإلى المساعدة التقنية لدعم المسؤولين الحكوميين والسلطات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالاستثمار في إعمال حقوق الطفل؛

(و) التسليم بأن الأطفال لديهم احتياجات وقدرات مختلفة في مراحل مختلفة من حياتهم. ولتحديد ميزانية فعالة للأطفال، يجب أن تأخذ الدول في الاعتبار الاحتياجات المتغيرة للأطفال، في مختلف الأعمار والأوضاع، وأوجه الضعف التي تنفرد بها مختلف فئات الأطفال. ويكون الاستثمار في الطفل في الواقع أكثر فعالية عندما يستند إلى معلومات شاملة ومصنفة ومناسبة من حيث التوقيت عن حالة الأطفال في الدولة، بما في ذلك معلومات عن أكثرهم ضعفاً وحرماناً؛

(ز) تعزيز مشاركة عامة الجمهور، بما في ذلك الأطفال، لكفالة استجابة الميزانيات والإنفاق العام لحقوق واحتياجات الكبار والأطفال وضمان خضوع الدول للمساءلة. ولتيسير مشاركة الأطفال في عمليات وضع الميزانية وغيرها من العمليات المالية، ينبغي للدول أن تنشئ آليات ومحافل ملائمة وهادفة ومناسبة لأعمار الأطفال حيث يمكن للأطفال، بمن فيهم الأكثر ضعفاً، أن يشاركوا مع المسؤولين العامين وغيرهم من صناع القرار لمناقشة شواغلهم وتقديم توصياتهم؛

(ح) الاعتراف بأن المشاركة المجدية لا تكون ممكنة إلا إذا كان بإمكان الكبار والأطفال الحصول على المعلومات المالية والمتعلقة بالسياسات العامة اللازمة لدعم مشاركتهم المستنيرة في هذه العمليات. وينبغي أن تكون هذه المعلومات خطية ومنشورة بطريقة ملائمة للأطفال ومناسبة لأعمارهم؛

(ط) الاعتراف بأن التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان يمكن أن تساعد في تحفيز الإجراءات وضمان المساءلة عن الاستثمار في حقوق الطفل. وينبغي للدول أن تتعاون بنشاط مع آليات من قبيل الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، وأن تبذل ما في وسعها من جهود لتنفيذ التوصيات التي تقدمها هذه الآليات.

٥٨- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزام عالمي بعدم إغفال أحد يهدف إلى تحقيق التحول ويقوم على الحقوق ويراعي الاعتبارات الجنسانية، وفرصة هامة للنهوض بإعمال حقوق الإنسان كافة للجميع، دون تمييز، بما في ذلك حقوق الأطفال. وينبغي أن تعزَّز الخطة بوسائل تنفيذ فعالة، بالاستناد إلى تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة وإنصاف وشفافية. وينبغي للدول أيضاً أن تعترف بأن إعمال حقوق الطفل مسؤولية مشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يجب أن تتجلى في المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الإنساني والتمويل من أجل التنمية.